



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement  
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique  
هيوميننا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

# المهجر

## يمهد الطريق نحو العدالة

### ما هو التقاضي الاستراتيجي:

### وما أهميته؟

ALBERT V. BRYAN UNITED STATES COURTHOUSE



تم النشر بواسطة منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة  
المدنية.

[www.humena.org](http://www.humena.org)

© 2022 جميع الحقوق محفوظة.

محتويات هذا المنشور يمكن استخدامها بحرية ونسخها للأغراض  
التعليمية وغيرها من الأهداف غير التجارية، بشرط أن يكون أي نسخ  
من هذا القبيل مصحوبًا باعتراف بـ HuMENA كمصدر.

**المؤلفون/ات: سارة الشيخ علي - مصطفى فؤاد**



**HuMENA For Human Rights and Civic Engagement**  
**HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique**  
**هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية**



## المحتويات

- ٤ ..... المقدمة
- ٤ ..... ٢. أهداف القضاء الاستراتيجي
- ٧ ..... ٣. التقاضي الاستراتيجي المخطط والغير مخطط له
- ٧ ..... ٤. متى يكون اللجوء للتقاضي الاستراتيجي منطقياً؟
- ٧ ..... ٥. ما هي الإستراتيجيات القانونية؟
- ٨ ..... ٦. اعتبارات يجب مراعاتها قبل اللجوء للتقاضي
- ٩ ..... ٧. آليات لمناصرة التقاضي الاستراتيجي
- ٩ ..... ٨. كيفية بناء حملة مناصرة لدعم عملية التقاضي الاستراتيجي



## 1. المقدمة

التقاضي الإستراتيجي هو تولّي منظمة أو فرد قضية قانونية كجزء من استراتيجية تهدف الى تحقيق تغيير منهجي واسع ينصف ضحايا الجرائم والانتهاكات. ويتحقق هذا التغيير إما من خلال نجاح القضية وتأثيرها على القانون أو السياسة أو الممارسة، وإما عن طريق فضح الظلم الواقع بحق مجموعة من الضحايا على العلن لزيادة الوعي حوله وتعزيز إمكانية وصول هؤلاء الضحايا إلى العدالة. غير أنه من المهم أن يكون التقاضي الإستراتيجي جزء من خطة منهجية شاملة تعتبر التقاضي وسيلة لإنصاف الضحايا وليس غاية أخيرة بحد ذاته.

يعرّف هذا الدليل التقاضي الاستراتيجي بشكل مبسّط ويعرض بعض مزاياه وعيوبه، ويقدم مدخلًا إلى بعض الاعتبارات الرئيسية التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند اللجوء إلى التقاضي الاستراتيجي والتي تساهم في إحداث تغيير منهجي واسع.

**لا يُعتبر التقاضي استراتيجيًا عندما يحقق العدالة للضحايا كأفراد فقط. فالمرجو من التقاضي الاستراتيجي هو إحداث تغيير منهجي والدفع باتجاه تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجريمة نفسها وإنصافهم. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تُرتكب انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، وحيث الإفلات من العقاب يكاد يصبح القاعدة، أصبح من الضروري استخدام جميع السبل القانونية المتاحة لتحسين وضع الضحايا، ليس فقط على المستوى الوطني، ولكن أيضا على المستويين الإقليمي والدولي.**

## 2. أهداف القضاء الاستراتيجي

**التقاضي الاستراتيجي هو أبعد من مجرد عرض قضيتك أمام المحكمة.**

التقاضي الإستراتيجي هو تحديد ومتابعة ورفع القضايا القانونية كجزء من خطة استراتيجية هدفها تعزيز حقوق الإنسان. وهو يبدأ بالتركيز على القضايا الفردية في سبيل الوصول إلى تغيير اجتماعي-سياسي-قانوني أوسع. وعادة ما تسلط هذه القضايا الضوء على سوابق قانونية مهمة من خلال الكثيف العلني عن الظلم وزيادة الوعي وإحداث تعديل في التشريعات والسياسات والممارسات. وعادة ما يكون للتقاضي الاستراتيجي تأثير دائم على عدد كبير من الأشخاص والمجموعات، على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

لذلك، يتوجّب على ناشطي وناشطات الشتات عند مقاربة التقاضي الاستراتيجي، التركيز على جوهر احتياجات الأفراد لفهم ما يمرون به من مشاكل ومحاولة إيجاد حلول لها.

ويمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي من أجل:

- تعديل القانون أو السياسة التي تنتهك حقوق الإنسان سواء في البلدان الأصلية أو بلدان الإقامة
- تحديد الفجوات بين المعايير القانونية المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- ضمان تطبيق القوانين وتنفيذها بشكل صحيح
- تحسين الحقوق المدنية للمهاجرين/ات واللاجئين/ات والفئات الأكثر ضعفاً

**التقاضي الإستراتيجي وسيلة إبداعية وفعّالة للمناصرة، لكنها قد لا تكون دائماً الخيار الأفضل أو الأنسب. فقد يشكل رفع الدعاوى تجربة مُحمّسة ومهمّة، إلّا أنه يجب دراسة القضية جيداً قبل متابعتها لمعرفة كيف سيؤثر التقاضي الاستراتيجي على الضحايا وهل يمكن أن يعرّض أمنهم وصحتهم النفسية للخطر، وما هي الصعوبات التي من المحتمل أن يواجهها الضحايا، وما إذا كانت هناك طرق أخرى أكثر سهولة لتحقيق نفس النتيجة.**



## فوائد التقاضي الإستراتيجي

- خلق فقه قانوني تقديمي من خلال وضع سوابق قانونية مبتكرة
- التأكد من تفسير وتنفيذ القوانين الوطنية بشكل صحيح
- القيام بإصلاحات في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية التي تتعارض مع معايير حقوق الإنسان
- تعزيز وتوضيح المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- مساعدة الأفراد على إيجاد تعويضات عن الضرر الذي لحق بهم/ن
- تحقيق النتيجة المرجوة لمجموعات الشتات أو المواطنين/ات في بلدانهم/ن الأصلية
- تحقيق التغيير للأشخاص في وضع مماثل
- زيادة الوعي وإعادة الثقة بالعدالة لضحايا الانتهاكات
- حث الحكومات في البلدان الأصلية أو بلدان الدول المستضيفة على تغيير السياسة
- توفير منصة بديلة لضحايا الانتهاكات والفضائح للتكلم عن معاناتهم/ن عندما تحاول الحكومات في البلدان الأصلية إسكاتهم/ن
- تسليط الضوء على عدم استقلالية القضاء وعدالته في البلدان الأصلية

## أخطار التقاضي الاستراتيجي

- تعريض سلامة المهاجرين/ات واللاجئين/ات للخطر خاصةً إذا كانوا ينتمون إلى مجموعة من الأقليات أو الفئات المهمشة
- وضع عبء نفسي على الضحايا
- إرساء سابقة قانونية سلبية
- إنفاق موارد قيّمة في قضية من الصعب الفوز بها
- رفع سقف التوقعات لدى المجتمع فيما يتعلّق بسهولة تحقيق العدالة للضحايا أو إحداث تغيير سياسي دون أساس واقعي وملموس.

## أهداف التقاضي الإستراتيجي

التقاضي الاستراتيجي يشمل اختيار وعرض قضية في قاعة المحكمة بهدف إحداث تغييرات أوسع في المجتمع. فالأشخاص الذين يلجأون إلى التقاضي الاستراتيجي يستخدمون القانون بهدف ترك بصمة دائمة تتجاوز الفوز بالقضية نفسها. وبالتالي، فإن هذا النوع من التقاضي يهتم بالتأثير على أكبر عدد ممكن من السكان والحكومات بقدر اهتمامه بالفوز بالقضية أمام المحكمة.

### • المناصرة!

عند رفع الدعاوى القضائية، يمكن لمناصري/ات العدالة والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان استخدام المحاكم لإحداث تغيير قانوني واجتماعي. وغالبًا ما يكون هذا جزءًا من حملة مناصرة شاملة مصممة لزيادة الوعي حول قضية معينة، أو ساعية لتأمين حقوق الضحايا. ويحاول العديد من الجماعات أو الأفراد الذين يتجهون نحو التقاضي الاستراتيجي إقناع الآخرين بالانضمام إلى قضيتهم/ن، أو محاولة التأثير على الحكومة لتغيير قوانينها.

### • النتائج

يمكن للتقاضي الإستراتيجي، عند استخدامه بنجاح، أن يؤدي الى نتائج رائدة، كدفع حكومات بلدان اللجوء إلى التحرك من أجل توفير الرعاية للمقيمين/ات على أراضيها، أو ملاحقة ومحاسبة مجرمي/



ات الحرب في البلدان الأصلية.

### • الفرق بين التقاضي الاستراتيجي والخدمات القانونية

من المهم الإنتباه الى أن التقاضي الإستراتيجي يختلف كثيراً عن الفهم النظري للخدمات القانونية. فمؤسسات الخدمات القانونية التقليدية تقدم خدمات قيمة للضحايا الأفراد وتعمل جاهدة لتمثيلهم/ن وتقديم المشورة في كل القضايا القانونية التي قد يحتاجون المساعدة من أجلها. ولكن نظراً إلى أن الخدمات القانونية التقليدية تتمحور حول الضحية كفرد ومحدودة بموارد المنظمة، فغالباً ما لا يتم النظر للصورة الأكبر للقضية وإمكانية إحداثها تغييراً اجتماعياً أو سياسياً.

من جهة أخرى، يركز التقاضي الإستراتيجي على تغيير السياسات وأنماط السلوك الاجتماعية. ولهذا السبب، فإن الخدمات القانونية التقليدية غير مصممة لتقديم الخدمات لأكثر عدد ممكن من الأشخاص كما يفعل التقاضي الاستراتيجي.



تعتبر واقعة اعتقال وتسليم الديكتاتور التشيلي أوغستو بينوشيه، واحدة من أهم نماذج نضالات الجاليات، والتي اعتبرت حدثاً تاريخياً غير وجه العدالة في العالم. ولقد استخدمت الحكومتان الإسبانية والبريطانية القانونين الدولي والوطني لتقرير ما إذا كان بالإمكان تقديم الدكاتور التشيلي أوغستو بينوشيه إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء فترة حكمه. وفي السنوات الأولى من فترة دكتاتورية بينوشيه، التي امتدت ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٠ بدأ الناشطون (ات) في

مجال حقوق الإنسان بتوثيق قضايا الاعتقال غير القانوني والنقل بالإكراه والقتل والتعذيب وإخفاء مواطنين التي كانت تقوم بها قوات بينوشيه.

عقب استعادة الديمقراطية فيتشيلي، قامت لجنة رسمية للحقيقة بجمع معلومات مفصلة حول ٣٠٠٠ حالة تقريباً من حالات انتهاكات حقوق الإنسان تم اركابها خلال السنوات الأولى من فترة ديكتاتورية بينوشيه (١٩٧٣-١٩٩٠).

ولم يكن بالإمكان على أية حال تقديم بينوشيه للمحاكمة في تشيلي، حيث أنه وقبل أن يترك سدة الحكم منح نفسه ومعظم أفراد زمرته حصانة دستورية ضد الملاحقة القانونية.

بعدها قام المحامون والمحاميات الذين تولوا الدفاع عن الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم بتقديم شكوى جنائية في إسبانيا، مستخدمين في ذلك أداة إجرائية يطلق عليه إجراء قانوني شعبي (ACCION POPULAR)، والتي تتيح للمواطنين الإسبان المطالبة باتخاذ إجراءات جنائية خاصة في ظل ظروف معينة. وجاء هذا الإجراء نتيجة لتنسيق الجاليات التشيلية مع الشعب الإسباني ومطالبته اتخاذ خطوة تدعم تحقيق العدالة للضحايا.

وقد سمحت المحاكم الإسبانية بالمضي قدماً في إجراءات القضية، وذلك بناءً على مبدأ سلطة القضاء العالمية التي تتيح عرض القضايا التي تنطوي على أعمال تعذيب وإبادة جماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية أمام المحاكم الإسبانية دون النظر إلى المكان الذي تم ارتكاب الجريمة فيه، وبغض النظر عن جنسية مرتكبي تلك الجرائم أو جنسيات ضحاياهم.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ توّجه بينوشيه في زيارة إلى لندن، فانطلقت المطالبات من منظمات حقوق الإنسان البريطانية والدولية للحكومة البريطانية باعتقال بينوشيه. غير أن الفضل في ذلك يعود



لناشطات وناشطي الجالية التشيلية في أوروبا، الذين منذ لحظة الإعلان عن نيّة بينوشيه القدوم إلى بريطانيا، راحوا يحشدون قواهم ويشاركون قصص الضحايا والناجين مع المنظمات غير الحكومية ومع الحكومات الأوروبية، وأعادوا تذكير الإعلام العالمي بجرائم بينوشيه.

وتم عقب ذلك إستصدار مذكرة اعتقال تم بموجبها إلقاء القبض على بينوشيه من قبل السلطات البريطانية في لندن التي كان في زيارة لها. ثم قدمت إسبانيا طلباً رسمياً بتسليم بينوشيه إليها، وحذت حذوها كل من بلجيكا وفرنسا وسويسرا. وطعن بينوشيه في أمر اعتقاله بدعوى أنه يتمتع بالحصانة من الاعتقال والتسليم لبلد آخر باعتباره رئيس دولة سابقاً. ولكن مجلس اللوردات البريطاني، وهو أعلى محكمة في بريطانيا، رفض مرتين مزاعم الحصانة التي قدمها بينوشيه: فقضى في الحكم الأول، الذي ألغاه فيما بعد، بأن رئيس الدولة السابق يتمتع بالحصانة فيما يتعلق بالأفعال التي يقوم بها في إطار ما يؤديه من وظائف باعتباره رئيساً للدولة، ولكن الجرائم الدولية مثل التعذيب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ليست من "وظائف" رئيس الدولة. أما في الحكم الثاني، الذي كان ذا نطاق أضيق، فقد أفتى مجلس اللوردات بأنه ما دامت بريطانيا وشيلي قد صادقتا على "اتفاقية مناهضة التعذيب" الصادرة عن الأمم المتحدة، فليس من حق بينوشيه أن يطالب بالحصانة من المحاكمة فيما يتعلق بالتعذيب. ومن ثم حكم أحد القضاة البريطانيين بجواز تسليم بينوشيه إلى إسبانيا بناءً على اتهامه بارتكاب التعذيب والتآمر لارتكاب التعذيب. ولكن الفحوص الطبية التي أجريت على بينوشيه أظهرت، فيما قيل، أنه لم يعد يتمتع بالأهلية العقلية اللازمة لمحاكمته؛ ومن ثم أفرج عنه في مارس/آذار ٢٠٠٠ وعاد إلى وطنه شيلي حيث توفي عام ٢٠٠٦.

### ٣. التقاضي الاستراتيجي المخطط والغير مخطط له

يمكن للتقاضي أن يصبح استراتيجياً منذ بدايته عبر تحديد المسار الذي يجب إتباعه بدءاً من تحديد الهدف والبحث عن القضية المثالية لإعداد كل مرحلة من مراحل التقاضي ووضع خطة عمل بعد صدور القرار. فالتقاضي الاستراتيجي المخطط له غالباً ما تتدخل منظمات المجتمع المدني لتعمل عليه منذ اللحظة الأولى. أما التقاضي الاستراتيجي غير المخطط له فيشير إلى القضايا التي أصبحت مؤثرة بعد بدء التقاضي.

وفي كلا النوعين، يهدف التقاضي إلى إنصاف ضحايا الانتهاكات وتعزيز إمكانية وصولهم/ن إلى الحقيقة. أما الاختلاف بينهما فيكمن في لحظة تدخل منظمات المجتمع المدني<sup>٢</sup>.

### ٤. متى يكون اللجوء للتقاضي الاستراتيجي منطقياً؟

#### مراجعة الخيارات

ليس من المنطقي اللجوء للتقاضي الإستراتيجي في جميع القضايا حيث أنه غالباً ما يكون عملية مكلفة ومستهلكة للوقت. فهناك العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار بشأن رفع قضية من عدمه، ومثال على ذلك:

- هل تشمل القضية مشكلة قانونية تمثل أو تتعلق بمشكلة أو قضية ذات تأثير أوسع؟
- هل سيكون قرار المحكمة قادراً على حل المشكلة؟ هل سيكون لهذا القرار تأثير واسع على مجموعة أو على سياسات حكومية؟
- هل قضيتك والمشكلة الرئيسية سهلة الفهم بالنسبة لوسائل الإعلام والمجتمع؟ وما مدى احتمالية التغطية الإعلامية
- هل هناك طرق أخرى ممكنة لتحقيق أهدافك؟ إذا كان الأمر كذلك، ما مدى فعاليتها مقارنةً

بالتقاضي الاستراتيجي؟



## ٥. ما هي الإستراتيجيات القانونية؟

تتضمن الاستراتيجيات القانونية اختياراً دقيقاً للحجج القانونية عند اللجوء للمحاكم الوطنية، أو الاستئناف أمام المحاكم العليا، أو عرض القضايا أمام المحاكم الدولية والإقليمية.

الدعاوى أو القضايا المرفوعة  
إلى المحاكم الدولية والإقليمية



الاستئناف أمام المحاكم العليا  
على المستوى الوطني



الاختيار الاستراتيجي للحجج  
في قضايا الدفاع الوطني



## ٦. اعتبارات يجب مراعاتها قبل اللجوء للتقاضي

يجب على مجموعات ومنظمات الشتات أن تضع الاعتبارات التالية قبل الذهاب نحو التقاضي الاستراتيجي:

### اعتبارات عامة

فيما يلي بعض الأسئلة الرئيسية التي يجب مراعاتها قبل التوجه نحو التقاضي الاستراتيجي:

- هل هناك سبل أخرى غير التقاضي لتحقيق هدف الضحية؟
- ما هو العائق القانوني الذي يعرقل تحقيق أهداف الضحية؟
- هل من المحتمل أن تؤدي القضية القانونية إلى تغيير واسع يتجاوز الفرد المعني؟
- هل يمكن لقرار محكمة أن يعالج المشكلة بشكل فعال وأن يكون سابقة قانونية؟
- هل الضحية على استعداد للالتزام مع المحامين/المحاميات لفترة طويلة لتحقيق الأهداف؟
- ما هي نقاط القوة والضعف في القضية؟
- ما هي الادعاءات القانونية وما مدى قوتها؟
- من غيرك له مصلحة في هذه القضية وما هي تلك المصالح؟ هل سيدعمون الضحية؟
- ما مدى صعوبة إثبات القضية؟ ما هي تكلفة ذلك؟
- ما هي التداعيات السياسية التي ستبغ خسارة أو ربح القضية؟



فتح اعتقال بينوشييه باب الأمل أمام الضحايا الآخرين، بأن يتمكنوا من إحالة من عذبهم إلى المحاكمة في الخارج. وسرعان ما تحقق ذلك إذ تقدمت مجموعة من الضحايا من أبناء تشاد بدعوى قضية جنائية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ في السنغال ضد حسين حبري، دكتاتور تشاد السابق المقيم في المنفى، الذي أدين في أيار/مايو عام ٢٠١٦ بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وحكم عليه بالسجن المؤبد. كذلك أمرت المحكمة الرئيس التشادي الأسبق بقرار صادر في يوليو/تموز ٢٠١٦، بدفع تعويضات بملايين الدولارات لضحايا جرائمه ضد الإنسانية. وقضت المحكمة الخاصة التي أنشأها الاتحاد الإفريقي بأن يدفع حبري ما يصل إلى ٣٤ ألف دولار أميركي لكل ضحية. وقد شمل الحكم أكثر من ٤٧٠٠ ضحية تشادية. ومنحت المحكمة ضحايا العنف الجنسي أعلى نسبة تعويض.

## الاعتبارات الأخلاقية

هناك بعض الأسئلة الأخلاقية النقدية التي لا بد من طرحها قبل اللجوء للتقاضي الاستراتيجي، منها:

- هل ينبغي للمحامي/ة أن يشجع الضحية على مواصلة القضية على الرغم من ضعف احتمالية النجاح؟
- هل ستستمر الضحية في إجراءات استئناف طويلة إذا لزم الأمر؟
- هل تمتلك المنظمة التي تتبنى القضية الدعم المادي الكافي؟
- هل يمكن عرض القضية أمام هيئة حقوق إنسان أممية؟
- إذا كان من المحتمل أن ترد المحكمة الدعوى، فهل من الممكن تغيير مكان الدعوى؟
- ما هي الأنشطة والجهود التي يمكن القيام بها إلى جانب الإجراء القانوني بهدف دعم القضية؟ هل من الممكن هذه لجهود الإضافية تقويض أو التخفيف من أهمية العملية القضائية؟
- هل من الأخلاقي عدم إبلاغ الضحية عن سبب غير معلن لتبني للقضية؟ هل هناك سبب مبرر لإبقاء الضحية غير مطلعة على الاستراتيجية؟

## ٧. آليات لمناصرة التقاضي الاستراتيجي

لا تعتمد فعالية تأثير التقاضي على الجهود القانونية فقط، بل أيضًا على ما يحدث خارج المحكمة ولا سيما على استراتيجيات التواصل والمناصرة التي يتم بناؤها حول القضية. فالتواصل مع وسائل الإعلام والجمهور والمنظمات غير الحكومية يساهم، إلى جانب التقاضي، بتقوية القضية وتعزيز إمكانية إحداث تأثير وتغيير اجتماعي وسياسي.

وتوفّر وسائل الإعلام فرصة نادرة لاكتساب المعرفة بالانتهاكات بمجرد حدوثها ومتابعة تطورها محليًا. كما توفّر مصدرًا للمعلومات التي تخص المشاكل التي تؤثر على المجتمع وسيادة القانون في كل بلد، وكيف يتم مقارنة كل مشهد على المستوى الدولي الأوسع<sup>٣</sup>.

ويشكّل رفع الوعي ضرورةً للتقاضي الاستراتيجي وعادةً ما يساعد في بناء بيئة مواتية للضحايا للتعبير عن آرائهم/ن والسعي إلى العدالة.

## ٨. كيفية بناء حملة مناصرة لدعم عملية التقاضي الاستراتيجي

تم تصميم قائمة المراجعة التالية لمساعدة أصحاب المصلحة على التوصل إلى استراتيجيات حشد التأييد وتنفيذ حملات مناصرة لدعم عملية التقاضي الاستراتيجي<sup>٤</sup>.

3) [IMPACT LITIGATION: AN INTRODUCTORY GUIDE](#)

4) [HOW TO BUILD A LEGAL ADVOCACY STRATEGY](#)



<ul style="list-style-type: none"><li>• السياق الوطني / الإقليمي / الدولي</li><li>• ما هي الحقوق المحددة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة التي تم انتهاكها؟</li><li>• هل هذه القضية مرتبطة بهيئات وأجسام أممية أخرى؟</li></ul>	<p>١. تحديد الانتهاكات الحاصلة لحقوق الضحية</p>
<ul style="list-style-type: none"><li>• الضغوطات السياسية والاجتماعية</li><li>• الجهود السابقة للمناصرة وسبب ومدى فشلها</li></ul>	<p>٢. تحديد سبب استمرار الانتهاك ولماذا فشلت أشكال المناصرة السابقة والحالية في معالجة المشكلة بشكل فعال؟</p>
<ul style="list-style-type: none"><li>• المحاكم ذات الصلة وآليات الشكاوى الأخرى</li><li>• المستويات الوطنية / الإقليمية / الدولية</li><li>• معايير وإجراءات المحكمة، بما في ذلك الشروط المسبقة</li><li>• المعوقات القانونية أو العملية لاستخدام هذه الأشكال من المناصرة (الافتقار إلى المكانة القانونية للمنظمات غير الحكومية في المحكمة، عدم استقلال القضاء، السوابق القانونية السلبية، إلخ)</li><li>• أمثلة على الدعاوى القضائية الناجحة المرفوعة ضد انتهاكات أخرى للحقوق في بلدك، مثل الحملات المتعلقة بحقوق المرأة والأقليات العرقية أو الدينية</li><li>• طرق أخرى لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان (التكلم عن الجهود في وسائل الإعلام، السعي للحصول على الدعم السياسي، الحملات الاجتماعية والسياسية، إلخ)</li></ul>	<p>٣. تحديد أشكال المناصرة القانونية أو شبه القانونية التي يمكن استخدامها لمحاسبة الانتهاك، وما هي الشروط التي يجب تلبيتها قبل البدء بهذه الحملات وما هي عوائق هذه الأشكال من المناصرة، مع النظر بشكل خاص إلى الدستور الوطني والنظام القانوني وآليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية</p>
<ul style="list-style-type: none"><li>• كيف يمكن جمع هذه الأدلة؟</li><li>• من يتوجب عليه المشاركة في عملية جمع الأدلة؟</li><li>• ما هي المشاكل التي قد تظهر؟</li><li>• هل تحدث الانتهاكات في أماكن مغلقة وخاصة؟ هل هناك طريقة علنية للقيام بالتحقيق وجمع الأدلة؟</li><li>• هل يتعين على الضحايا التقدم بشكوى، وهل هم على استعداد للتقدم والإدلاء بشهادتهم؟</li><li>• ما هي متطلبات الشهود وما هي المخاطر المترتبة على الإدلاء بالشهادة؟</li><li>• هل هناك عوائق محتملة تقف في وجه قدرة الشهود على الإدلاء بشهادتهم/ن أو المثل أمام المحكمة؟</li></ul>	<p>٤. تحديد الأدلة الموجودة على الانتهاك وكيفية جمعها واستخدامها</p>



- كيف ستجذب/ين التمويل والموارد الأخرى الضرورية لمشروعك؟
- هل لديك خبرة قانونية كافية داخل مؤسستك أو سيتوجب عليك البحث عن آخرين لتقديم المشورة؟
- هل ستحتاج/ين إلى شركاء في مناطق أخرى من الدولة؟
- هل عليك إيجاد متطوعين للمساعدة في استمرار عمل الحملة؟

٥. تحديد الموارد المطلوبة لخوض التحدي

- الناشطون/ات، المدافعون/ات عن حقوق الإنسان، المجموعات أو الأفراد من المهنيين/ات القانونيين/ات، شركات المحاماة المجانية والمنظمات غير الحكومية الأخرى المنظمات الدولية، أعضاء الحركات السياسية والاجتماعية، إلخ...
- هل سبق واتصلت بهؤلاء الشركاء؟
- هل هناك أسباب تجعل الشركاء والشريكات المهمين/ات يترددون في المشاركة في قضيتك، وماذا يمكنك أن تفعل لتشجيعهم/ن على الانضمام إلى جهودك؟

٦. تحديد الشركاء المحتمل العمل معهم بشأن هذه القضية

- تحديد الخطوات الأساسية لبدء حملة المناصرة
- تحديد الترتيب الذي سيتم العمل به
- الاتفاق على: الهدف العام والأهداف المحددة للحملة (مثل إلغاء أو مراجعة أو المطالبة بقانون معين) والنطاق الزمني والموارد التي يجب توظيفها في الحملة
- البدء بتقسيم أولي للعمل
- التفكير في الفرص المحددة التي يجب أخذها في الاعتبار (التطورات السياسية أو القانونية المقبلة، التعيينات في المكاتب العامة، الأحداث الوطنية، الأيام الوطنية أو الأيام العالمية، الانتخابات، والاستفتاءات، والإصلاحات القانونية والقضايا المحتمل حلها في الأشهر المقبلة مع إمكانية التوصل إلى سوابق قانونية أو لفت الانتباه نحو انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة، إلخ)

٧. وضع خطة ملموسة من أجل إطلاق الدعوة

- أدلة ومجموعات أدوات وتقارير
- مشاركة المعلومات
- الاشتراك في النشرة الإخبارية على الإنترنت
- قاعدة البيانات القانونية
- استضافة حملات على الموقع الإلكتروني للمنظمة
- توفير تغطية إخبارية لجهود المناصرة الوطنية

٨. تحديد كيف تستطيع المنظمات المشاركة أن تساعدك في البدء في مناصرة قضيتك